التّماسك النّصيّ في الخطاب النّحويّ عند سيبويه

- قراءة في بعض آليّات الكلام -

د. بركاهم العلوي

أستاذة محاضرة " أ "، المدرسة العليا للأساتذة

بوزريعة، الجزائر

البريد الإلكتروني: lalouiens98@gmail.com

الاستلام	٢٠١٩/١/١٢	المراجعة	٢٠١٩/٣/٨	النشر	٢٠١٩/٤/٣٠

الملخّص:

تهدف هذه الورقة لاستعراض مظاهر التّماسك النّصيّ في خطاب سيبويه، وهي وإن كانت خطوة جريئة في بحر المعرفة واقتفاء الأثر فإنّ حظّها من المتعة خفّف خطر المغارة وجرأة المناورة؛ ذلك أنّ السّؤال الدّائم عند قراءة الكتاب هو:

١. ما الذّي جعل هذا السّفر مقاوما موجة التّغيير والتّبديل؟
٢. ما السّرّ وراء استغراقه زمن الخطاب ومداولة النّظر فيه؟
٣. ما القانون اللّغويّ بعناصره: متكلّم، ومخاطب وكلام الذّي مدّ حبل الوصل وجذّر الاستعمال وعمّم الإحالة؟

إنّ هذا الثّالوث الاستفهاميّ جعل هذه الورقة تتّجه نحو النّصيّة، وتحاور مبادئها، وتكتنف أغوارها، وتكتشف أنّ من مبادئ الإجابة - بتبعيض دلالتها وتقليل وسمها - هي عناصر التّماسك النصيّ عند سيبويه بتآلفها ودلالاتها وتداوليّتها: إضمارا، وذكرا، حذفا وإشارة، وصلا وفصلا، تقديما وتأخيرا...

الكلمات المفتاحيّة:

سيبويه، الكتاب، التّماسك النّصيّ، الخطاب، المعنى النّحويّ.

The Textual Coherence in Sibawaih's Grammatical Discourse: A study of the Main Mechanisms of Discourse.

Dr. Berkaham Al-Alwy

Ecole Normale Supérieure

Bouzareah

Algeria

Email: lalouiens98@gmail.com

Received	12/1/2019	Revised	8/3/2019	Published	30/4/2019

Abstract:

This study aims at identifying the main aspects of the textual coherence in Sibawaih's book. It attempts to follow the footsteps of the earliest analyses of the book with a new textual vision. It tries to answer three important questions that crosse one's mind whenever the book is being read. First, why is this book mysteriously resisting to all kinds of change and modification? Second, what is the secret that makes this book over lasting and challenging the current textual studies? Third, how can the linguistic law, including the speaker, the receiver, and the context make this book a reference in the field of textual studies? The questioning triangulation in this paper serves as a framework for the present study as far as textual analysis is concerned. It also tried to draft its major principles according to Sibawaih's grammatical discourse. The findings of this study revealed that most of the textual principles are the result of reviewing and analysing Sibawaih's grammatical discourse. These principles represent functional grammar pragma-linguistics, and socio-pragmatics, including coherence, cohesion, deletion as well as cataphoric and anaphoric variations.

Key words:

grammatical discourse, textual coherence, Sibawaih's book.

المقدّمة:

من دواعي الأمانة أن يجهر الإنسان بفضل السّابقين؛ فقد ترك سيبويه إرثا كثيرة فوائده، عظيمة مآخذه، جمّة محاسنه، دقيقة أحكامه، لم يستغن عنه مريد، ولا شريد. ولئن أثّر في المتقدّمين والمتأخّرين حتّى لم يشذّ منهم مؤلّف نقدا وشرحا وتتمّة واستدراكا وإلحاقا ونكتا، فلم يخرج عن ثلاث صور: كتابا، وشرحا، وحاشية مع ما اعتراها من نسب، وفهم، وتوجيه، وتغليط أحيانا. لكنّ المدّ السّيبويهيّ بقي ملازما إيّاها بله متجاوزا: إثباتا ونفيا وتحقيقا. ولعلّ ما قام به مازن عبد الرّسول سليمان في رسالته: نحو سيبويه في كتب النّحاة من قبيل الرّدّ الإيجابيّ والمساهمة التّقويميّة لما نسب للكتاب وليس فيه، أو فهم وهماً وهو فيه، كذا النّكت للأعلم، والرّدّ على سيبويه للمبرّد، وأقوال ابن خروف والرّماني، والسّيرافيّ في تأويل ما جاء، وتفسير ما شاء.

وتعدّ هذه الورقة امتدادا، واعتمادا. أمّا الأوّل فهو حديث عن جوانب نصيّة في هيكل هذا البناء، والتّي رسمت شموخه، وأرست رسومه، وحدّدت مقاصده وفتونه. وأمّا الثّاني فهو المحكّ الذّي انطلقنا منه لتحديد معايير التّماسك النّصيّ من خلال المفاهيم التّراثيّة، وما يقابلها عند المحدثين لفظا ومعنى. فما هو مفهوم التّماسك النّصيّ؟ وما هي آليّاته ومظاهره في الكتاب؟

١) مفهوم التّماسك النّصيّ:

لا يعدّ التّماسك النّصيّ جزءا من مجموع، ولا لفظا عازبا عنه، إنّه ضالّة النّصّ، وظهره الرّاكب، يرتقي بها إلى القبول والاستجابة. وإنّما يتفاضل النّاس فيه بحسن تتبّعه وإدمان ارتياده. ولمّا كان كذلك حصل عند المتكلّم وجوب، وعند المتلقّي طروب، يعمل في التماس فائدته حسنُ نظمه، وانسجامُ مواقعه ورتبه.

وموضوع أهمّيته ممتدّ بين الحديث والقديم؛ لأنّ حضوره واجب كما أسلفنا في كلّ نصّ على شكل سلسلة من العلاقات داخل الجملة، ومنه إلى الجمل فالنّصّ. وإذا اختلّت علاقة منها سهوا، أو جهلا، أو ضعفا فقد النّصّ نصّيته، وانزاحت منه علاقاته، وأصبحت تراكيبه خطيّة متجاورة، لا يحكمها أيّ رابط قلّ أو كثر.

ويكتسب التّماسك معناه الاصطلاحيّ من أحد معانيه اللّغويّة؛ إذ يحمل معنى الارتباط والاحتباس والاعتدال[١] وهو بالأوّل ألصق. ويقابله معنى التّفكّك، فهو بذلك يعني: الالتصاق التّامّ، والتّضام الّذي يمنع الانفصال جزئيّا وكليّا.

ويعرّفه محمّد خطّابي بـ "ذلك التّماسك الشّديد بين الأجزاء المشكّلة لنصّ/ خطاب ما، ويهتمّ بالوسائل اللّغويّة الشّكليّة التّي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمّته..."[٢].

فالتّماسك عنده قوّة تحدّدها أدوات ووسائل من اللّغة، أكثرها قرائن خارجيّة، مهمّتها الوصل بين الوحدات اللّسانيّة، أي الكلمات. وقد اهتدى النّحاة القدامى إلى هذا المعنى بصنيعهم وصناعتهم. فالأوّل كان في تطبيقاتهم النّحويّة على القرآن والحديث والشّعر، مجتمعة ومنفصلة، والثّاني كان الآلة الواسطة للعمل؛ ذلك أنّ العلوم إمّا آليّة أو غير آليّة. وتنقسم على قسمين: متصوّرة في ذاتها وغير متصوّرة في ذاتها.

فالمقصودة هي المعرفيّة الصّرفة، والثّانيّة هي الأداة الفاعلة لغيرها، أي المساعدة لعمل غيرها. وعلم النّحو آليّة غير مقصودة لذاتها، بل علم راغب في تذليل اللّغة، يتوصّل بها إلى فهمها، وبيان إعرابها، وتوجيهها، والحجاج بها وعنها.[٣]

ولقد تفطّن النّحاة الأوائل إلى جانب العلاقات بين الجمل وأهميّتها، فوقفوا عليها في كتاباتهم، ولمسناها في فكر سيبويه ومن جاء بعده كالرّماني في تعليقاته، والفراء في معانيه، وابن السراج في أصوله، وابن هشام في مغنيه، وقد

نضج واستوى عوده عند الجرجاني في دلائله، حين عرض اتّحاد أجزاء الكلم، وارتباط أوّلها بثانيها، حالها حال البناء المنسجم المنتظم.[٤]

وقد صرّح بذلك واضحا حين قال: "اعلم أن ليس النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذّي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التّي نهجت، فلا تزيغ عنها".[٥]

وهو يحيل أيضا إلى هذا التّطامن بين المعنى في النّفس والواقع اللّفظيّ، وأنّ تلك المعاني تنظم انتظامها في النّفس، وترتّب وفقها أيضا. ويستقبلها المتلقّي بعد ذلك إعجابا أو يمجّها رفضا. لعلّ هذا ما يشاركه فيه دي بوجراند Robert Alain De Beaugrand حين يذكر منتج النّصّ وخطّته بين المحتوى والمعنويّ، والعدّة العلائقيّة، والمنتجَ النّصيّ، ويستقبلها بعد ذلك المتلقّي بطريق معكوسة ليحلّ شفرات النّصّ أوّلا ثمّ ينتقل إلى المقبوليّة بعد ذلك.[٦]

وقد أكّد هارفنج harweng على قيمة التّنظيم الدّاخلي للنّصّ من خلال بعض العلاقات، كالإحالة والحذف والاستبدال والعطف والتّقديم والترتيب. وإلى ذلك ذهب هاليداي ورقيّة حسن في بحثهما لعلاقات النّصيّ في اللّغة الانجليزيّة.[٧]

واتّسعت دائرة الدّراسة بعد ذلك لتمثيل المستويات الثّلاثة: الجمليّ، وغير الجمليّ، وفوق الجمليّ. ويتحقّق اتّساق النّصّ بعد ذلك بمجموعة من المبادئ: التّرابط الموضوعيّ، التّدرّج، والاختتام، والانتماء.

فالأوّل هو الوحدة المعنويّة للموضوع وعلاقاته الدّاخليّة، والثّاني هو المسار الخطيّ المنتظم للمعاني، والثّالث هو خاتمة الثّاني، أي نهاية المسار الخطيّ المتوقّع أو الحقيقيّ، والرّابع هو هويّة النّصّ الأدبيّة.[٨]

ومع هذا المربّع الوجوديّ وأهميّته، لا يمكن الفصل إطلاقا عن التّماسك الذّي يغنيه بخاصيّة الانسجام. ولذلك نجد صلاح فضل يجعل منه خاصيّة الخطاب عن طريق أدوات مباشرة كالعطف، والوصل والتّرقيم وأسماء الإشارة.

وينقسم التّماسك النّصيّ إلى شكليّ ومعنويّ: فالأوّل الإحالة بأنواعها القبليّة والبعديّة والمقامية، والتّكرار المعجميّ والمرادفيّ أو المطلق، أو الجزئيّ، أو التّامّ، والحذف بأنواعه: اللّفظيّ والجمليّ. والمعنويّ بأوجهه: المقارنة والزّمنيّة، والإجمال، ويعينه التّفصيل والسّببيّة.[٩]

إنّ النّصّ حين يتعيّن في الوجود اللّسان الخطابيّ خطّيا أو صوتيّا يتقيّد بروابطه النّصيّة الخاصّة التّي تحدّها -كما أسلفنا- معانيه النّفسيّة، "فالنّصوص صامتة في دواخلنا حتّى يخرجها بالنّطق على شفاهنا سلطان البيان الشّفويّ، ويؤيّدها بالحروف والكتابة سلطان البيان الخطيّ".[١٠]

وعليه تصبح هذه الآليات شكلا تشاركيّا عند العامّة، وطابعا خاصّا عند الخاصّة، تعرّف الكاتب أو المتكلّم فضلا على قدرتها على تحليل معانيه، وتأويل ما أشكل منها قصدا.

فإذا تأمّلنا كتاب سيبويه أقررنا أنّه ليس كتابا نحويّا فحسب، إنّه اللّسان العربيّ باللّسان العربيّ، ونظام من الأبنية بظواهره واستعمالاته التّداوليّة، وقيده العقديّ أيضا؛ إذ إنّه مبنيّ عليه.[١١]ولذلك نجده مميّزه من خلال مصطلحاته وغاياته.

فأمّا الأوّل فتتلمّسه في أحكامه من: حسن، وقبيح، واستحسان، واستقامة، ومباح ومستغن، وكذب، ومحال، وابتداء... وأمّا الثّاني فهو المنظومة المعرفيّة المحدّدة لتلك المفاهيم وغيرها. وهي في حقيقتها تتنزّل "منزلة البناء اللّغويّ المسيطر على عامّة التّفكير اللّغويّ حتّى إنّه يكاد ينفرد ظاهريّا بحقّ الاحتكام وأمر التّقييم".[١٢]

إنّه عقد لا ينفرط، وناموس لا ينقرض، وهو ليس خصيصة عند سيبويه وحده، بل منطلق غيره والعائد إليه، وإن كان ميزته معلَمَه. فها هو ابن جني يعقد بابا في الخصائص يسميّه: "باب فيما يؤمّنه علم العربيّة من الاعتقادات الدّينيّة". وبعد .. فما هي مظاهر التّماسك النّصيّ في خطاب سيبويه النّحويّ؟

٢) مظاهر التّماسك النّصيّ عند سيبويه:

قد ألمحنا سابقا أنّ آليّات التّماسك خصيصة مميّزة، ونؤكّد دون قيد أنّ خطاب سيبويه دقيق مأخذه وموجز لفظه، ومحدَّدة دلالته، فهو لا يومئ، ولا يكرّر، ولا يرادف، ويتميّز بالإحالة والتّعليل والتّمثيل والشّرط والتّقابل، والتّقديم .. وهذا أوان تفصيلها.

١.٢) العتبات النّصيّة:

ونقصد بها هاهنا المقدّمات النّحويّة، وهي في جوهرها مداخل للمتكلّم، تأخذ بالمخاطب حينا، وتنبّهه حينا، وتوجّهه حينا آخر. وقد برزت في خطاب سيبويه على شكل عناوين هي حدود العلم في أغلبها. وانظر إذا شئت إلى قوله: "هذا باب ما يجيء من المصادر مثنّى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[١٣]

إنّه قد استفتح الباب بالإشارة ثمّ أردفه بإضافة معرّفة له على سبيل الإطالة والاتساع بصلة الموصول " ما " مع استخدام المضارع للاستغراق، محدّدا لفظ المصدر جمعا للدّلالة على التّنويع والتّكثير في الاستعمال، ومقيّدا نوع المصدر بالعدد تثنيةً، وبالإعراب نصبا، وبالعامل المتروك إضمارا، المقدَّر إظهاره وجوبا في ذهن السّامع، وإلاّ قبح واستحال، وذلك نحو: حنانيك، فإنّه قال: تحنّنا بعد تحنّنٍ، أي: أنّ الدّلالة هنا عن التّثنية تنبيهيّة لا حقيقيّة، فهي معزوّة للإكثار. يقول الأعلم الشنتمري: "اعلم أنّ التّثنية في هذا الباب الغرض منها التّكثير، وأنّه شيء بعده مرّة بعد أخرى، ولا يراد بالتّثنية اثنان فقط"[١٤]

وهو في موضع آخر يحاكي هذا التّنبيه ويخالفه في وجه فيقول: "هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبّه به على إضمار الفعل المتروك إظهارُه"[١٥]إنّه تنبيه بالإشارة وإضافة. مع اتّساع وتحليل للحذف المقصود، بقوله: "إظهاره"، ولكنّه يصف المنصوب بأنّه مشبّه بالمصدر بتحديد العامل المحذوف وهو الفعل في قولك: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار.

ومصطلح التّشبيه هنا دقيق؛ لأنّه لا يخلو أن يكون إمّا: مصدرا من الفعل نفسه، أي: يصوّت مثل صوت الحمار، فهو مصدر منه تقديرا، أو حالا تقديره: فإذا هو يصوّت مشبها صوت حمار، أو مخرجا مثل صوت حمار، أو ممثّلا صوت حمار.[١٦]

وهو في غير هذا الموضع يشير إلى إعراب الرّفع لعلّة دلاليّة أخرى: "هذا باب ما يختار فيه الرّفع إذا ذكرتَ المصدرَ الّذي يكون علاجا"[١٧]نحو: له صوت صوتُ حسنٌ، ويعلّل سيبويه استحسان الرّفع بأنّ الاسم الأوّل مذكور، والثّاني مردوف فيحمل عليه وصفا أو بدلا، مع جواز نصبه. ودليله قوله يُختار، تقديره: يصوّت صوتا حسنا على الحال، والمصدر أيضا، مستدلاّ بقول رؤبة:

فيها ازدهافٌ أيّما ازدهاف.

فالنّصب في أيّما على تقدير تزدهف أيّما ازدهاف، ولكنّه يرجّح الرّفع في قوله: هذا باب ما الرّفع فيه الوجه[١٨] مع جواز النّصب أيضا نحو: هذا صوت صوت حمار، وعلّة الفرق هنا هي علّة الدّلالة في له وهذا؛ فالأوّل التصاق الصّوت بصاحبه وهو فاعل فيه، دليل التّصويت، وأمّا الإشارة بهذا فهو تنبيه على أنّ الثّاني هو الأوّل لا غير، فقوي الرّفع وبعُد النّصب مع جوازه.[٩]فالأمر إذن على الإجبار في الأوّل وعلى الاختيار في الثّاني، والاستحسان في الثّالث. ويتحتّم الرّفع في صورة رابعة في قوله: "هذا باب ما لا يكون فيه إلاّ الرّفع".[٠]فهو حصر صريح بعدم وجود جواز غيره،

وهو تقييد واضح، ويمثّل له: وذلك قولك له يدٌ يدُ الثّور، وله رأس رأس لحمار. وعلّة الرّفع هنا انعدام المصدريّة؛ فليس له فاعل متروك إظهاره؛ "لأنّه جوهر، وليس بمصدر يتوهّم فيه فاعل يفعله كالصّوت ونحوه".[٢١]

إنّ هذه المقدّمات الأربع التّي ذكرناها هي فواتح الكلام ومنبهاته، وإن شئت قلت هي اختصار لما يكون بعدُ طال أو قصر، وانظر إلى وقوفه المحدّد في باب التّعدية واللّزوم: "هذا باب الفاعل الذّي لم يتعدّه فعله إلى مفعول".[٢٢]ثمّ يقول: باب الفاعل الذّي يتعدّاه فعله إلى مفعول.[٢٣]وهو يحوي هنا كلّ المفاعيل التّي تجعل المفعول متجاوزا الفاعل إلى حيّز آخر دالّ عند التّوسّع، كالتّقديم في المفعول نحو: ضرب ويدا عبدُ الله، أو المصدر نحو: ضُرب زيد ضربا، أو العدد نحو: ضُرب ضربتين، أو الكيفيّة: قعد القرفصاء، أو قعد قِعدة السّوء بالكسر، أو الظّرفيّة، وكلّ ذلك مذكور في جملته التّنبيهيّة الّتي ذكرناها بثلاثة أوجه:

الأوّل: تنكير المفعول للتّكثير، وتعريف الفاعل للتّقليل والتّوحيد. والثّاني: بناء الجملة بتقديم الفاعل، ثمّ الإحالة إليه بضميرين: ضمير المفعول في الفعل "يتعدّاه، وضمير الإضافة في "فعلُه"، والثّالث: التّعدية بحرف الجرّ إلى التي تفيد الغاية.

ولتقديم الفاعل مزيّة أخرى دلاليّة غير التّركيبيّة التّي ذكرناها. وهي التّأكيد على دوران الجملة الفعليّة على جزأين أساسين: المسند والمسند إليه، والفاعل مفتقر إليه الفعل، متّصل به ترتيبا، لا يفارقه، فإن تقدّم المفعول عليه رتبة، فهو تقدّم إعراب لا تقدّم افتقار، ولذلك عدّه توسّعا يقول: "فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه".[٢٤]

ويستمرّ الاستدلال بأحقيّة الفاعل للرّتبة دلالة وتركيبا وافتقارا في جميع ما سيأتي بعده: في تعدّي الفعل إلى مفعولين ممّا يجوز فيه الاقتصار، وممّا لا يجوز فيه الاقتصار نحو: دعوتُه زيدا أي سمّيته، وقولك: حسبت زيدا منطلقا، وفي تعديته إلى ثلاثة مفعولين نحو: أرى، وأعلم ونبأ.

وباب المقابلة هنا وارد ودقيق حين ينتقل للبناء للمفعول فيُجري المفعول مُجرى الفاعل في الصّياغة السّابقة، وينسبك عليه ما انسبك على الآخر، يقول: باب المفعول الذّي تعدّاه فعله إلى مفعول، فيكون المفعول الذّي يقع رتبة الفاعل لبنائه للمجهول، ويتعدّى إذّاك الفعل المفعولَ . كما تعدّى الفاعل من قبل . إلى مفعول ومفعولين، ويستخدمه بصيغة النّكرة كما في الأوّل، فالأوّل نحو: يا مضروبَ اللّيلة الضّرب الشّديد، والثّاني: نبّئت أبا فلان.[٢٥]

فالعتبات النّصيّة الموجودة في مقدّمة الموضوع عند سيبويه، والتّي تسبق الطّرح والمطارحة في مثال الفاعل والمفعول هنا توجيه منه للقارئ إلى تفاصيل للخطاب الآتي، أو لأهميّة عناصر الخطاب، وكلاهما تنبيه وتقفية أثر.

٢) خطاب الفنقلة:

الفنقلة لغة هي كلمة منحوتة من جملة شرطيّة، فعل الشّرط فيها قال، وجوابه موضوع العلم، وهي أسلوب منتشر عند النّحاة والفقهاء وجمهور المفسّرين، وأصول العلمين لما فيها من ضبط للأدوات وتنبيه للسّامع إلى أهميّة الموضوع باستعمال الشّرط والجزاء، ولغته كالآتي: فإن قلت ....، فإن قال ....، فإن قيل....، ولا تكون إلاّ عند افتراض السّؤال بتقرير الفاعل كما في الأوّلين غيبةً وخطابا، أو بتعدّي فعله إلى مفعول كما في الثّالث، وقد تجيء بإذا ولو تجوزّا عند سيبويه.

والغرض من الفنقلة عنده خاصّةً لا يخرج على أربع: الأوّل: تقعيد القاعدة النّحويّة. الثّاني: تعليلها. الثّالث: تحليلها. الرّابع: التّمثيل لها.[٢٦]

٢,١) التّقعيد: فالتّقعيد يشمل الحكم بالوجوب والجواز والمنع على التّرتيب. وهي أحكام نحويّة وصرفيّة خاضعة للسان الاستعمال، افتراضيّة أحيانا للقياس، كذا تكون للتّفاضل والتّرجيح. من ذلك قول سيبويه في

الوجوب: " وإذا قلت مررتُ بزيد الرّاكع ثمّ السّاجد أو الرّاكع فالسّاجد، أو الرّاكع لا السّاجد، أو الرّاكع أو السّاجد، أو أمّا الرّاكع وإمّا السّاجد، وما أشبه ذلك، لم يكن وجه كلامه إلاّ الجرّ، كما كان ذلك في النّكرة، فإن أدخلت بل ولكن جاز فيهما ما جاز في النّكرة. فعلى فقسِ المعرفة"[٢٧].

ألا ترى إلى استخدام الشّرط بإذا مع الخطاب، وافتراض جملة على القياس بكسر الرّاكع والسّاجد على الاتباع بالصّفة في الأوّل، والعطف في الثّاني وهو القصد، مع التّمثيل لأدوات العطف على اختلاف دلالاتها. فالحكم النّحويّ هنا وجوب الجرّ لا غير لقوله: لم يكن وجه كلامه إلاّ الجرّ. ويقيسه على النّكرة وجها بوجه.

ومنه في باب النّصب بـ إذن والرّفع بها. يقول: "...ولو قلت: إذن أظنّك، تريد أن تخبره أنّ ظنّك سيقع لنصبتَ، وكذلك إذن يضربَك، إذا أخبرتَ أنّه في حال ضربٍ لم ينقطع"[٢٨]وهو يريد هنا دلالة الفعل الواقع بعدها على الظنّ والخيلة مع احتمال الوقوع فيتعيّن النّصب. وأمّا إذا وقع الظّنّ مع عدم الوقوع تعيّن الرّفع بعدها. و"تقول إذا حدّثت بالحديث إذن أظنُّه فاعلا، وإذن إخالُك كاذبا، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك السّاعة في حال ظنّ وخيلة فخرجت من باب أنْ وكيْ..."[٢٩]

فأنت ترى بتقعيد قاعدة الوجوب افتتح خطابه بالشّرط مبتدئا ليقود السّامع إلى الجواب بحثا، فلا ينقطع الخطاب ولا يضيع الجواب.

ومنه في الجواز قول سيبويه في باب ما يكون فيه الاسم مبنيّا على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون فيه الفعل مبنيّا على الاسم: "فإن قلت: زيد مررتُ به، فهو من النّصب أبعد من ذلك؛ لأنّ الضّمير قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء، ولم يوصل إليه الفعل في اللّفظ فصار كقولك: زيدٌ لقيت أخاه، وإن شئت قلت: زيدًا مررت به، تريد أن تفسّر به مضمرا، كأنّك قلت إذا مثّلت ذلك: جعلتُ زيدا على طريقي مررتُ به، ولكنّك لا تُظهر هذا الأوّل لما ذكرتُ لك":[٣٠]

يريد أنّ الفعل عامل في الاسم نحو: ضرب زيد عمرا، فإن قلت بني الفعل على الاسم فمعناه أنّك تجعل الفعل وتوابعه خبرا عن المبتدأ، نحو: زيد ضربته، وهو موضوعنا، ولك فيه الرّفع والنّصب، ورجّح النّصب لكثرته، وجوّد الرّفع.[٣١]

وأمّا مثاله: زيدٌ مررتُ به فقد أجاز فيه الرّفع، ولم يجوّد النّصب على جوازه لتعدية الفعل بالباء، فكأنّ الوصل قد انفرط وصار مثل: زيدٌ لقيت أخاه، وهو تفاعل جميل داخل الوحدات يقوّي التّماسك خارجها، ويؤهّل الكلمة لتقود غيرها أو تُقتاد ضمن قانون لغويّ متين. فمثلما لا يجوز في زيد هذا النّصب كذلك لا يجوز في زيد ذاك إلاّ إذا قدّرت الفعل مع بعض التّوجيه والإضمار.

وأمّا مثال المنع فقولك: هذا رجلٌ أبُ، وهذا رجلٌ أفضلُ، وهذا رجلٌ خير، امتنع فيها الكلام ولم يستقم، ولم يجز إفرادها بل تعيّنت الإضافة أو الوصل بالجملة نحو: هذا رجل أفضل منه أخوه، ولا يجوز تشبيها بحسن الوجه، والحسن الوجه.

يقول: "ولو قلت: هذا رجل خير، وهذا رجل أفضل وهذا رجل أب، لم يستقم، ولم يكن حسنا، وكذلك أيّ، لا تقول: هذا رجل أيّ، فلمّا أضفنهنّ وأوصلت بهنّ شيئا حسُن، وتمّمن به، فصارت الإضافة، وهذه اللّواحق تحسّنه..."[٣٢]

ومنه أيضا ردّه الابتداء بالنّكرة في باب الفعل الذّي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، في نحو قولك: كان حليمٌ أو رجلٌ، لنكتة تواصليّة بالغة الأهميّة، وهي أنّ المتكلّم إذا قال: كان زيد قائما، فالوجه رفع زيد ونصب قائم، فالرّفع للأوّل لأنّه معرفة، والنّصب للثّاني لأنّه نكرة، والخبر لا يتمّ إلاّ إذا

أخبر عمّن يعرف بما لا يعرف. فقولك: كان زيد إنّما ابتدئ بما هو مشترك المعرفة بين المتخاطبين، وأفق الانتظار عند السّامع هو الخبر، ولا يتشبّع إلاّ إذا ذكر المنصوب: قائماً أو حليماً أو رجلا... فيكون بذلك قد أفاده علمَ ما لا يعرف، أي نقل ما يعرف لمن لا يعرف، فتمّت الفائدة. يقول: "فإذا قلت: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليما، فقد أعلمته مثل ما علمتَ"[٣٣].

ووجه الشّاهد في مثالنا يلحق السّابق تبعا في قوله: "فإن قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد ابتدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور... فكرهوا أن يقربوا باب لبس." فهل تبيّنت درجة الرّبط بالفنقلة؟

٢.٢) التّعليل: إنّ سيبويه يلجأ للفنقلة لغرض التّعليل على حكم سابق أو التّوضيح للاحق، وهو بهذا الصّنيع يوسّع كلامه بحجج عقليّة أو نقليّة على السّواء، رابطا إيّاها بافتراض شرطيّ كما ذكرنا، ونصّه في ذا عظيم السّبك، يستوي في ذلك ذكر الحكم أوّلا أو تركه.

وممّا نمثّل به في هذا المقام قوله في باب حتّى متى يجوز فيما بعدها النّصب والرّفع على السّواء. ذلك أنّ حتّى لا تنصب ما بعدها إلاّ إذا كانت غاية. تقول: سرتُ حتّى أدخلُها بالرّفع، وحتّى أدخلَها بالنّصب، إذا جُعل الدّخول غايةً. وتحليل ذلك كما ذكر السّيرافي[٤] أنّ وجه الرّفع بعد حتّى هو إثبات السّير الذّي أدّى إلى الدّخول، أمّا وجه النّصب فهو كحال التّحقير في قولنا: إنّما تكلّمتَ وسكتَّ أي كأنّك لم تتكلّم، فهو غير مثبت، فكأنّه منفيّ ولم يعتدّ به، فوجب فيه النّصب فقال: فأدخلَها، وقبح الرّفع؛ "لأنّك لم تجعل السّير مؤدّيا إلى الدّخول، فيكون منقطعا بالدّخول". ونظيره ما سرتُ حتّى أدخلُها بالرّفع ، وغيره كثير.[٥] هذا قوله في القول.

وينتقل بعد ذلك للحكم مع التّعليل في قوله: "كان سيري أمسِ حتّى أدخلَها ليس إلاّ لأنّك لو قلت: كان سيري أمس فإذا أنا أدخلُها لم يجز ؛ لأنّك لم تجعل لكان خبرا"[٣٦] فجعل لهذا الحكم تعليلين: الأوّل امتناع فإذا أنا أدخلها بالرّفع، والثّاني: فراغ الجملة من الخبر، ثمّ ينتقل بالمثال نحو الفنقلة بتعليل تواصليّ مغاير، وهو أن تجعل الظّرف مستقرّا أي ثابتا، فتحوّل الحكم من هذه الحال في النّصب إلى الرّفع بعدما تحوّل من النّفي إلى الإثبات، وهذه نكتة مائزة. يقول سيبويه: "جاز الرّفع لأنّه استغنى فصار كسرتُ لو قلت فأدخلُها حسُن ولا يحسن كان سيري فدخلُ إلاّ أن يجيء بخبر كان".

٣.٢) التّحليل: إنّما يلجأ سيبويه للتّحليل مفنقلا دفعا للّبس، أو إلزاما للقاعدة.[٣٧] وعمله في ذلك عمل المطرّز أو الصّانع الماهر، لا يرجع عما قاله إلاّ وقد استكمل المعنى والإفهام إعجاما وإحكاما. فأمّا دفع اللّبس فله في كتابه حظوظ، وهو ناموس التّواصل عليه يبنى، وعلّة المتكّلم في العدول، وفي الوجوب والامتناع. من ذلك قوله في باب إجراء الصّفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن.[٣٨] والوضع هنا يحتمل النّصب والرّفع نحو: مررت برجل معه صقر صائد به، إن شئت جعلت صائدا منصوبا على الحاليّة، ورددت الضّمير إلى الفعل، وإن شئت جعلته مرفوعا على الوصفيّة. ويمضي سيبويه بعد ذلك شارحا ممثّلا أوضاع المسألة، ذاكرا مواطن القلب فيها إلى أن يصل إلى استحسان الوصف دون الحال في مثل قولنا: هذا رجل عاقل لبيبٌ، وامتناع النّصب ضعفا؛ لأنّه أراد إثبات الصّفة لرجل. ومنه أيضا امتناع القلب في نحو: زيد أخو عبد الله مجنون به، بجعل الأخ صفة لا خبرا، والجنون خبرا. ولا يستقيم زيد مجنون به أخو عبد الله. كما لا يصحّ إلاّ الرّفع في: مررت برجل معه كيسٌ مختوم عليه، إتباعا بالصّفة، لعود الضّمير عليه. ومثله: مررت برجل معه امرأة ضاربتِه. هذا هو الوجه.

وفي مثاله هذا يفترض من المخاطب تركيبا آخر، فيقول: "فإن قلت: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها جررتَ ونصبتَ عل ما فسّرت لك ، وإن شئت قلت: ضاربَها هو، فنصبت، وإن شئت جررتَ ويكون هو وصف الضّميرَ في ضاربَها حتّى تكون كأنّك لم تذكرها".[٣٩]

والّذي عُلم من سيبويه هنا أنّ الجرّ والنّصب سواء، فالأوّل على الصّفة من رجل، وإن بعُد، والثّاني على الحال منه، وصاحبها معرّف بالوصف والضّمير من ضارب للمرأة، فأمن اللّبس.[٤٠]

وأمّا مثال إلزام القاعدة فهو تحليل غرضه الاحتكام إليها دون أن ننسى مع هذا أنّ الاستعمال يعضده أوّلا. من ذلك امتناع الوصف بالنّفس من غير ذكر الضّمير، فهذا حكم. وانظر إليه كيف يوسّع الكلام فيه حتّى كأنّه يستوجب على المخاطب مجّه. يقول: "واعلم أنّه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنّه قبيح أن تقول فعلتَ نفسُك".[٤١]وهو هنا يكرّر لفظ قبيح استنكارا. فلا يحسن بالمتكلّم توكيد الفاعل من غير إعادة الضّمير. وصوابه فعلت أنت نفسُك. ويعزّز القبح مفنقلا بجواز العموم في أجمعون نحو: فعلتم أجمعون، يقول: "فإن قلت فعلتم أجمعون حسن لأنّ هذا يعمّ به". فنفسك إثبات للفاعل وتوكيد له. وهنالك علّة أخرى أنّ لفظ أجمعون لا يكون إلاّ صفة، أمّا نفس فيقع مبتدأ ومجرورا بالحرف، ومنصوبا نحو نفس الجبل مقابلي ونزلت بنفس الجبل. فقبح هنا وحسن هناك.

وأنت تلاحظ كيف جعل سيبويه المنع مقابلا للجواز وكيف سعى حجاجا لإثبات قاعدة إعادة الضّمير في الأوّل بعدم حاجة الثّاني لها.

٢. ٤) **التّمثيل:** وإنّما يلجأ إليه سيبويه شارحا، فهو يحقّق القول في الموضوع، ثمّ يفترض تركيبا مشابها أو مكمّلا لا استشهادا ولا توكيدا. فالغرض هنا مختلف، والحاجة إليه مائزة. من ذلك قوله في التّنازع: "فإن قلت: ضربتُ وضربوني قومَك، نصبت إلاّ في قول من قال: أكلوني البراغيث، أو تحمله على البدل فتجعله بدلا من المضمر، كأنّك قلت: ضربت وضربني ناس بنو فلان"[٤٢]

ألا ترى كيف جمع سيبويه بين المستعمل "أكلوني البراغيث، وبين الافتراض ضربت وضربوني؟ ثمّ كيف جعل الأوّل استدراكا للثّاني، وجعل الأوّل لغة حمّلها الصّحّة ولو بوجه، وحمّل البدايّة بمثال نظيره حتّى يكتمل الكلام، وتمثيله هذا لم يأت سهلا، لا ترتيبا ولا دلالة، ونعني بذلك جعل المثال استهلالا، وتعقيب اللّغة استكمالا؛ لأنّه ليس في معرض إثبات الاستعمال، ولكن التّمثيل له، بدليل قوله: "نصبتَ: دون ذكر العلّة؛ فقد تحدّدت قبل هذا الموضع.

ومجمل الحديث أنّ العامل في قومك هو الفعل ضربتُ، وفي ضربوني مفعول مظهر، وقد ذهب الفرّاء إلى أنّ العامل الفعلان معا.[٣]وأبطله السيرافي، كما ذهب سيبويه أنّ الاختيار إعمال الثّاني لقربه في مثل قولنا: ضربتُ وضربني زيد، وهو غير مثالنا.

فأمّا مثالنا فهو حمل الكلام على الآخر، أي على إعمال الأوّل، فوجب النّصب، ولو لم يحمل لقيل: ضربتُ وضربني قومُك بالرّفع على أصل القاعدة عند سيبويه. ولمّا تمّ إضمار الجماعة في الثّاني وجب نصب المفعول.[٤٤]

فسيبويه كما رأينا يرى إعمال الثّاني أوجبُ، ويمضي في توضيحه وتمثيله، وهو الذّي قصدناه بتحقيق القاعدة، ثمّ يعقبه بأمثلة أخرى استكمالا، ومعلّلا دون مساس بأصل القاعدة الأولى. فيجيء كلامه متّصلا، له إحالته الأولى وإن طال.

٣) **حضور المخاطب:** لا نكاد نقرأ الكتاب حتّى نجد صاحبه مخاطبا بالفعل: الماضي غالبا؛ قلتَ، أعملت، أضمرت، الحاضر ألا ترى، المستقبل: اعلم أنّ. أو بالحرف في نحو كأنّك، وكما أنّك، دون إغفال الفعل المبنيّ لما لم يسمّ فاعله تأكيدا للأوّل نحو: عُلم، ويُعلم، ويُضمر.

واعلم أنّ هذا الإضمار وإن كان يفهم منه الغياب إلاّ أنّه يكثر تواردِه في الكتاب لدلالة المخاطب المعلوم، وإلاّ لم يضمر. كما يفعل في نحو قوله: يعملون في الحاضر، وقالوا في المضيّ، وقال بضمير الغائب المفرد، لكنّه لا

يستعمله إلاّ للدّلالة على الاطّراد أو الاستعمال. ومنه: "ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللاّم"[٤٥]فتكون إذّاك بمنزلة فإن قلت.

فالمخاطب عنده نوعان: الحقيقيّ بصيغه المعهودة، وغير الحقيقيّ بصيغة الذّي لم يسمّ فاعله، والغائب المفرد، والجماعة الغائبة، وكلّها تأكيد لحضور المستعمل أوّلا، ثمّ حضور خطاب المستعمل ثانيا.

ومثال ذلك الجمع بين الضّميرين والضّمائر، وبين الفعلين بصيغتي: الحاضر والماضي كما في قوله: "ومثل ذلك عسى يفعل ذاك، فصارت كدتُ ونحوها بمنزلة كنتُ عندهم، كأنّك قلت: كدتُ فاعلا"[٤٦]فقوله كأنّك قلتَ يقابلها في اللاّحق "ألا ترى أنّك تقول: بلغني أنّ زيدا جاء، فأنّ زيدا جاء كلّه اسم، وتقول: لو أنّ زيدا جاء لكان كذا وكذا. فمعناه لو مجيء زيد". ثمّ يختتم الكلام بالمضارع المبنيّ لما لم يسمّ فاعله منفيّا: "ولا يقال لو مجيء زيد". وانظر إلى استعمال كأنّك قلت، وألا ترى أنّك تقول، وقلت وتقول ولا يقال.

وميزة أنّ الفاعل غير المسمّى في يقال إنّما جيء به للدّلالة على استعمال الجماعة نظير قوله: يقولون، يستعملون، منعهم أن يستعملوا، يضطرون، تركوا، أجروا، فلمّا كان الضّمير يعود إليهم إفرادا وجمعا، كان التّرك كذلك لا يضير ويلبس.

وذكر المخاطب أو غيابه في خطاب سيبويه حضورٌ، تعزّزه الرّوابط الجمليّة من نحو العطف بالواو، والفاء، وثمّ والإشارة بهذا، والتّفصيل بلمّا. يقول: "فلمّا كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلاّ يكون ما هذا معناه كغيره..."[٤٧] هذا تمثيله فقس عليه.

وقد وجدنا في شرح الكتاب ما يدلّ صراحة على هذا. يقول الأعلم: "اعلم أنّ التّعريف معلّق بمعرفة المخاطب دون المتكلّم، وقد يذكر المتكلّم ما يعرفه هو، ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا. كقولك للمخاطب في داري رجلٌ، ولي بستانٌ"[٤٨]وتصدير كلامه باعلم دلالة تنبيه، وتعريف الاسم أعني التّعريف دلالة خصوص، والخبر هو القصد؛ ذلك أنّ تعريف الاسم يبنيه المتكلّم وفق معرفة المخاطب، فتكون إذّاك دلالة التّعريف تابعةً له لا للمتكلّم، وتحصل الفائدة بشرط التّعريف عند السّامع. وفيها تأكيد على الحضور الذّي وسمناه. وقد جاء عند السّيرافي فضل شرح، مجمله أنّ المتكلّم يجوز أن يكون هو أيضا لا يعرف كقولهم: أنا في طلب غلام أشتريه. ويتحقّق التّعريف عنده بالنّداء؛ لأنّه يفيد، وإن كان نكرة، نحو: يارجلُ، يا غلامُ.[٤٩]

٤) إنّما: جعل سيبويه إنّما حرفا تتعلّق به الدّلالة حصرا، وهو في حقيقته خاصّةُ إنّما في الرّبط مع دلالات أخرى ليس المقام ذكرها. ويكاد لا يخلو باب منها. وتفيد إنّما التّعليل والتّفسير عنده. ويحدّدها في مقام آخر بمنزلة أنّ، أي مع ما بعدها بمنزلة المصدر صناعةً، وامتناعها عن العمل يفرّقها. ولذلك قال الخليل: "هي بمنزلة فعل ملغى"[٥٠] ويعدّها غير عاملة في صلتها كما لا يعمل الذّي في صلته، فهي شبيهة أنّ في وجه، وشبيهة الذّي في وجه آخر.

ولا تكون إلاّ ميتدأة ومثال سيبويه: وجدتك إنّما أنت صاحب كلّ خنى قيد في عموم قاعدةِ إنّ مع إنّما، فهي هي حيث كانت إلاّ في الابتداء فلا يجوز في مثالنا: وجدتك أنّك صاحب خنى؛ وذلك أنّ الفعل متعدّ إلى مفعولين: الأوّل الكاف، والثّاني أنّ وصلتها، وهي بمثابة الجملة المستأنفة، وإنّما لا تصحّ إلاّ أن تكون ابتداءً. فلو قلت: جئت أنّما أنت صاحب خنى بفتح الهمزة امتنع لكونه مصدرا، ولا يكون خبرا، فلا يصحّ: جئت زيدا فسقَه على المصدر بل على الصّفة أي فاسقا.[٥١]

فإنّما جعلت رابطة وهي كذلك عند سيبويه. ولم يتحدّث عنها مبتدأة كـ: إنّما أنت مسلم، وإنّما هو أخوك وإن كان الابتداء شرطا فيها هنا وهناك. ووجه استعمالها عنده موضّحةً لحديث سابق غالبا، ولذلك يتقدّمها كلام سابق

دائما طال أو قصر. مثاله: "وذلك قولك: حتّى تفعل ذاك، فإنّما انتصب هذا بأن وأن هنا مضمرة، ولو لم تفسّرها لكان الكلام محالا"[٥٢].

ومراد سيبويه نصب الفعل بعد حتّى بأن المضمرة وجوبا. ويستأنف موضّحا علّة النّصب في أنّ اللاّم وحتّى حرفان مختصّان بالأسماء في الجرّ، وما يختصّ بالاسم فيجرّ لا يعمل في الفعل فيجرّه، فكان إضمار العمل بأن توجبها لعدم الخروج عن الأصل.

وأنت تراجع كلام سيبويه تراه استعمل إنّما الأولى تحليلا والثّانية تعليلا. وكذلك يفعل في جواز حذف لام الأمر الجازمة في الشّعر تشبيها لها بأن. فكما جاز حذف أن جاز حذف اللاّم أيضا مع إعمالهما. واستشهد بقول الشّاعر:

محمّد تفد نفسك كلّ نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

الشّاهد حذف حرف العلّة من تفد؛ إذ تقديره لتفد، واستخدم إنّما معلّلا: "فإنّما هنا بمنزلة لم"[٥٣].

وأمّا قوله في باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة، فهو مثال على تقديم الحكم مفصّلا، ثمّ تحليله وتعليله بعد ذلك بوساطة إنّما. ذلك أنّه ذكر أفعل منه ومثلك وأخواتهما، نوّع بما يزيد عن عشرة مختلفةً، ثمّ ربطها ربطا نصيّا بقوّة إنّما ابتداءً فقال: "وإنّما صار هدا بمنزلة الأسماء التّي لا تكون صفة من قبل..."[٥٤]معلّلا أنّها:

١. ليست بفاعلة.
٢. لا صفة غير فاعلة نحو حسن وطويل
٣. ما يقابلها كحسن يقع مفردا ومضافا ويؤنّث، ويعرّف بالألف واللاّم.

فهذا التّفصيل في الشّرح يقابله ذاك التّفصيل في التّمثيل. ويزيد من قوّة إنّما في النّصّ قوّة التّعليل بها في قياس الشّبه، يقول مشبّها كلاما بكلام، وتركيبا بتركيب، كقولك: "أقرشيّ قومُك؟ وأقرشيّ أبواك؟ إذا أردت الصّفة، جرى مجرى حسن وكريم"[٥٥].

يريد أنّك لا تقول أقرشيان وأقرشيون، بل تعاملهما معاملة الصّفة، فتقول: أحسن قومك، وأحسن أبواك مشبّها ذلك بقول العرب، رابطا بإنّما: يقول: "وإنّما قالت العرب قال قومك وقال أبواك؛ لأنّهم اكتفوا بما أظهروا" أي لم يقولوا مطابقةً للتّثنية والجمع: قالوا قومك، وقالا أبواك، واكتفاء بالاسم الظّاهر، وهو أبواك وقومك.

٥) **التّفصيل بأمّا:**

وممّا جاء أيضا مقوّيا التّماسك النّصيّ عند سيبويه الأداة أمّا. وهي كما يحدّها النّحاة للتّفصيل. يقول ابن هشام: وأمّا التّفصيل فهو غالب أحوالها[٥٦]واستشهد بقول الله تعالى في سورة الكهف: أمّا السّفينة، أمّا الغلام، أمّا الجدار. وقد تأتي لغير التّفصيل نحو: أمّا زيد فمنطلق.

وزاد الزّمخشري فائدة أخرى، وهي التّوكيد. وقد أثنى عليه ابن هشام في مغنيه، وقال: قلّ من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزّمخشري. وفائدته عنده في نحو قولنا: زيد ذهب، أنّك تفيد بها توكيد الخبر وإثبات عزمه فيه، يقول: "قصدت توكيد ذلك، وأنّه لا محالة ذاهب، وأنّه بصدد الذّهاب، وأنّه منه عزيمة "[٥٧]ويستدلّ بقول سيبويه: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب. وفيه فائدتان: الأولى التّوكيد والثّانية أنّه في معنى الشّرط.

واستعمالها عند سيبويه للغرض نفسه، وهي بقدر ما تعمل على سبك نظام النّصّ بقدر ما تعمل على ترتيبه قصدا في ذهن السّامع، إمّا ترتيبا زمنيّا، أو تقديرا للأهميّة، أو انتقالا من العامّ إلى الخاصّ. فمن ذلك قوله في باب إعراب الفال المضارعة للأسماء بعد وصفها بالحروف الخاصّة بأنّها تدخل عليها لا غير، وأنّها تختصّ بالعمل فيها. وهي

أن وكي ولن. ويعدّ هذا بالنّسبة لما يلحق حكما عامّا ثابتا وقانونا يتعدّى إلى حروف الجرّ باعتبارها لا تدخل هي الأخرى إلاّ على خاصّ، وهي الأسماء، وتختصّ بها دون غيرها، فهي تقابلها حكما بحكم .[٥٨]

وينتقل بعد الاطمئنان من وضوح الحكم إلى تفصيل القول فيها باستخدام أمّا. فيذكر قول الخليل: "فأمّا الخليل فزعم أنّها لا أنْ، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم"، أي أنّ لن تتكوّن من لا وأن نظير قولهم: ويلمه كلمة واحدة، وأصلها وي لأمّه، وكذلك فعلوا في يومئذ كلمة واحدة، وهلا ...

هذا مذهب الخليل. أمّا غيره فهي على أصالتها ملمة واحدة، وهي شبيهة لم في الجزم. ووجه شبهها انفرادها لا تركيبها.

فلو تأمّلت موقع أمّا لوجدتها تصدّرت العَلَم وهو الخليل، والاسم وهو غيره. وكذلك تكون. ولو نظرت إلى دلالتها لوجدتها زائدة معنى خاصّا، بعد الحديث عن أدوات النّصب جملة، وأمّا الثّانية المتّصلة بغيره فهي نقيضة الأولى، وزيادة بيان. فرابط الوصل هنا بيّن، وإن كانتا متقابلتين في الدّلالة.

ثمّ يستدلّ سيبويه على صحّة القول الثّاني بتعذّر قول: أمّا زيدا فلن أضربَ، فتكون أمّا هنا داخلة في المثال متّصلة بالمعنى العامّ، وليس لها كبير ارتباط بالتّفصيل السّابق. بمعنى آخر إنّ سيبويه هنا استعمل أمّا استعمالين: واحد في نسيج النّصّ، والاخر خارجٌ من نسيجه العامّ، داخل في نسيجه الخاصّ، فيتحقّق هنا تفصيل المسألة عل ما أوردناها.

وقد تجيء عنده على وضعها ودلالتها التّرتيبيّة بتتالي التّكرار فيها، وبلا فاصل، فيقوّي الوصل. من ذلك قوله في علّة ارتفاع الأفعال المضارعة للأسماء أنّها تكون في موضع مبتدأ، أو مبني على المبتدأ، أو موضع الاسم المرفوع غير المبتدأ، ولا المبنيّ عليه، وفي موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها ترتفع لهذه العلّة. ولا يصحّ غيره.

ألا ترى أنّه لا يعمل فيها الجرّ كما لا يعمل النّصب والجزم في الأسماء. فإذا صحّ مجيئها على الأحوال المذكورة سلفا، وتعذّر الجرّ، تعيّن عند ذلك الرّفع.[٥٩]وهذه هي علّة المضارعة. ثمّ ينبري في التّمثيل مستخدما أمّا، ومرتّبا أمثلته حسب الحالات الّتي حدّدها سابقا.

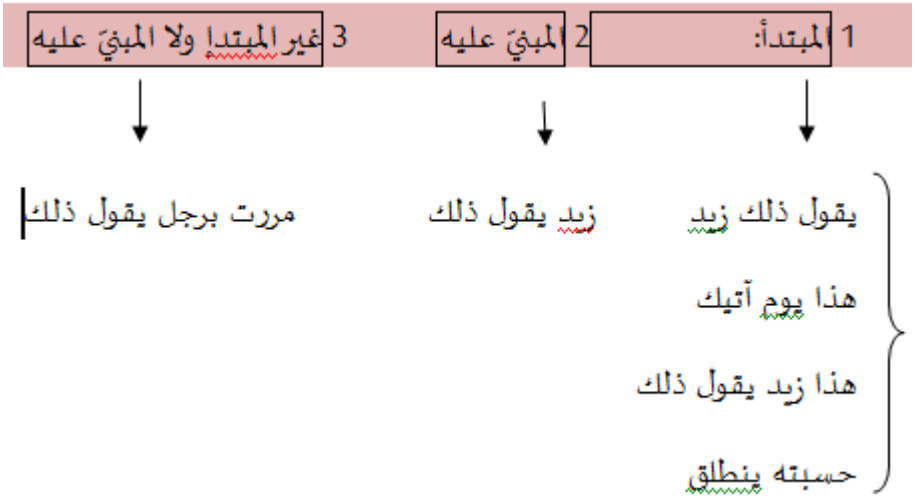

وأنت تلاحظ كيف جمع في سياقه التّركيبيّ التّرتيبَ والتّفصيل معا، مراعيا تنظيم الحكم مع المثال المنطوق ليتمّ استقبال الرّسالة على تلك الهيئة، تجنّبا للتّشويش، ومراعاة للقصد.

٦) **التّرتيب**: ونقصد بالتّرتيب هنا انتظام الوحدات على الخطّيّة اللّفظيّة، وهو نوعان: انتظام تابع لنظام العربيّة، وانتظام تابع للمعاني. أمّا الأوّل فهو نظم سيبويه الخاصّ، وهو لا يخرج عن اقتفاء قواعد العربيّة في التّقديم والتّأخير، والحذف وجوبا وجوازا، وله دلالته، ولكنّه ليس المقصود في مقامنا هذا. وأمّا الثّاني فهو تتابع اللّفظ لتتابع المعنى النّحويّ اهتماما بالمخاطب، ليتابع الكلام آنا بآن، واهتماما باللّغة ودلالة ألفاظها.

والملاحظ أنّ سيبويه يستعمل هذا المقصد واصلا وفاصلا في مظاهر مختلفة "تعدّد الآراء، تفصيل المسائل، سرد الأمثلة، مفردة ومجملة، وترتيب أزمنة الفعل، وعند التّقابل. فمن أمثلته ذكر مجاري الكلم من العربيّة؛[٦٠] يقول: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضّمّ والكسر والوقف".[٦١]

فقوله مجاري الكلم أي حركات أواخر الكلم، بدليل لفظ تجري. وهي ثمانية حركات عنده، وأربعة عند المازنيّ، فقد غلّط سيبويه، وزعم أنّها لا تخرج على رفع ونصب وجرّ وجزم، وأمّا الأربعة الباقية فهي المبنيّات، ولا تعدّ منها لأنّ حركات الآخر كالأوّل ولا تزول، والجري يقع فيما تغيّر ويزول.[٦٢]

وقد أجاب عنه السّيرافيّ:

١. أنّ حركة فاء الكلمة وعينها لازمة، وأمّا اللاّم فهي متحرّكة على الأصل في الدّرج، فإن شبّهت لام الاسم بعينه وفائه فهو وهم، لأنّهما لازمتان، واللاّم في عمومها غير لازمة، فعمّمت أيضا على المعرب والمبنيّ.
٢. أنّ لامات الكلمة هي مجاري الكلم، وهي موضع التّغيير، فجاز إطلاق الكلّ عليها، وإن كان بعض الحركات لازما، كتسمية سيبويه أواخر الكلم بحروف الإعراب، والمبنيّ لا يعرب.

ووجه الشّاهد عندنا هو سلسلة المعرب وأثره. وإنّما قلنا المعرب؛ لأنّه قصد سيبويه في ذكر الأربعة الأولى: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة".[٦٣] ووجّه السّيرافي كلامه بقوله: "لأفرّق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم".[٦٤] وقد فرّق بذلك بين المعرب والمبنيّ، فالنّصب للإعراب والفتح للبناء، وعليه قس الباقي.

والنّاظر لترتيب سيبويه يرى فرقا بين القسمين: النّصب والجرّ والرّفع والجزم، ويليها عنده الفتح والضّمّ والكسر والوقف. وو هنا لم يقابل بين الحركة والإعراب وإلاّ لذكرها مرتّبة كالآتي: الفتح، والكسر والضمّ والوقف، ولكنّه أراد الاختلاف بين الإعراب والبناء فجعل الاختلاف في ترتيب الكلم أيضا.

ولسائل أن يسأل: إذا كان ذلك كذلك، فهلاّ جعل التّرتيب دالاّ فقال: النّصب والرّفع والجرّ والجزم؟ فيجمع المشترك مع والخاصّ معا، وقد ذكرها كذلك السيرافي فقال: "أمّا قوله مجاري فإنّما أراد به الحركات، حركات أواخر الكلم، والدّليل على ذلك قوله: وهي تجري على ثمانية مجار على النّصب والرّفع، فأبدل النّصب والرّفع وما بعدما من ثمانية ..."[٦٥] وكذلك فعل الأعلم: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصب والرّفع وما بعدهما من الثّمانية".[٦٦]

قلنا: إنّه فعل هذا ليفرّق أيضا؛ إذ جعل الجرّ بعد النّصب، والجزم بعد الرّفع متاليين، بلفظين متقابلين أي: مشترك وخاص، ومشترك وخاصّ. ألا ترى الجرّ خاصّا بالاسم فكان بعد المشترك وهو النّصب، وأنّ الجزم خاصّا بالفعل فكان بعد المشترك أيضا لتحصل المخالفة.

وقد حافظ السيرافي في موضع آخر على ترتيب سيبويه فقال: "وتصحيح اللّفظ فإنّما ذكرت لك ثمانية مجار يعني: النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف"[٦٧] على ترتيب سيبويه، ثم يعاود ذكرها بعد سطر: لأفرّق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم.

فلماذا غيّر هنا، والتزم في البناء فقال: "وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول، ومثّل على ذلك باحترام التّرتيب: فتحة أينَ، وضمّة حيثُ، وكسرة هؤلاءِ، ووقف منْ. والّذي يؤكّد لنا صحّة ما نذهب إليه والقصد عند سيبويه أنّه لمّا ذكر حروف الإعراب قال: فالرّفع والجرّ والنّصب والجزم لحروف الإعراب.[٦٨]وعند السيرافي: "فالنّصب والرّفع والجزم والجرّ"[٦٩]فهو عند سيبويه على ما ذكرنا من تغيّر الموقع الرّفع والنّصب، وعند السيرافي بتأخّر الخاصّ وتقدّم المشترك. وقد لزمها أيضا في قوله: ج١، ص ٢٣: "فلم قال سيبويه: الرّفع والنّصب والجرّ والجزم لحروف الإعراب" بتغيّر آخر في مواقع المشترك.

لعلّ السيرافي لم يراع التّرتيب لدلالة الواو على الجمع، لكنّ سيبويه يعنيه، وبدقّة لافتة مبتدئا بالاسم رتبة منصوبا فمجرورا فمرفوعا مع التّنبيه على الامتناع الجزم. ثمّ ذكر الفعل منصوبا فمرفوعا، فمجزوما مع التّنبيه على امتناع الجرّ بالتّمثيل.[٧٠]

فيكون التّرتيب علامة نصيّة جارّة الكلام إلى حسن القبول ثمّ إلى الاستحسان القبول.

ومثال آخر على التّرتيب الدّلاليّ قوله في الكلم: "فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٧١] وقد رتّبها سيبويه وفق منهجيّة ذهنيّة دالّة. فبدأ بالاسم وكذلك فعل في التّمثيل قائلا: فالاسم: رجل وفرس وحائط، وترك الفعل ثانيا لأنّه تابع له: "فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" أي مشتقّة من مصادرها. والمصدر عنده هو أصل المشتقّات، ولذلك ترتّب الاسم أوّلا. ثمّ ذكر الحروف. وهو في الاسم ممثّل لا معرّف، وصنيعه في التّرتيب واحد؛ إذ قدّم لفظ رجل وهو ذات عاقلة، ثمّ ذات غير عاقلة وهو فرس، ثمّ حائط وهو اسم جنس جامد وفق الخطاطة الآتية:

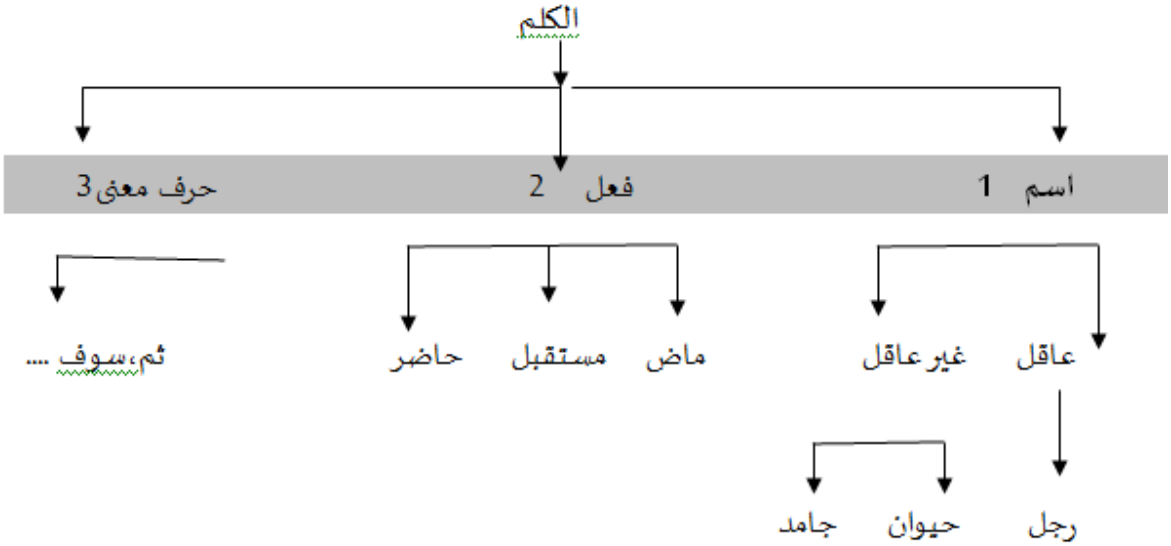

وكذلك فعل في تقسيم الفعل بعد حدّه: الماضي المنقطع ويقابله المستقبل، وما هو كائن لم ينقطع. ولسائل أن يقول: ولماذا لم يرتّبها كما ذكرت لا كما ذكر؟

نقول إنّه قصد فيما فعل أمرين: المقابلة بين الماضي والمستقبل، وتحديد الزّمن التّامّ ماضيا أم مستقبلا، ثمّ المستغرق ثالثا.

٧) **المماثلة:** وهي نوع من التّفسير لتقريب التّحليل والتّعليل والشّرح على السّواء. ويتعيّن بأدوات رابطة، وأغلبها حروف كالكاف وكأنّ وكأنّما وكما، وأسماء مثلما والمنزلة، وأفعال ك ماثل وجرى مجرى، فيربط السّابق باللاّحق ربطا لفظيّا أوّلا، ثمّ تطابقيّا ثانيا جزئيّا أو كليّا أو مشتملا. وتجعل المخاطب منتميا للنّصّ مرافقا له، مفكّكا لشفراته عبر

آلية التّماثل لا المغايرة، بعقد كلاميّ واضح، هو المسافة بين سيبويه والنّصّ، ثمّ بين النّصّ ووحداته، ثمّ بين النّصّ والمخاطب في انسجام متناغم واع.

يقول في فتح الأفعال الماضية: "والفتح في الأفعال التّي تجري مجرى المضارعة قولهم: ضربَ، وكذلك كلّ بناء من الفعل كان معناه فعل".[٧٢]

إنّه يحكم معمّما فتح الفعل الماضي على وزن فَعَلَ مستخدما لفظ يجري مجرى، وهو يقارنها بالمضارعة، ويعلّل الفتح دون السّكون أو غيره لأنّها ضارعت ما ضارع الاسم، والأسماء حقّها الإعراب فكانت مضارعة الماضي ناقصة من وجه: وهو أنّ المضارع شابه الاسم فأعرب إعرابه، لكنّ الفعل الماضي شابه المضارع فتحرّكت اللاّم بالفتح فنقصت المضارعة. ولذلك قال تجري مجرى المضارعة.

ويمضي سيبويه معلّلا أوجه المضارعة في كما: "وتقول: إن فعل فعلتُ فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعلٌ كما أنّ المضارع فعلٌ، وقد وقعت موقعها، وإن وقعت موقع السماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكّن، ولا ما صيّر من المتمكّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع من علُ حرّكوه لأنّهم قد يقولون من علِ فيجرونه. وأمّا المتمكّن الّذي جُعل بمنزلة غير المتمكّن في موضع فقولك: ابدأْ بها أولُ، ويا حكمُ".[٧٣]

فانظر إلى الكاف من قوله كما أنّ المضارع فعلٌ، وإلى كما في قوله: فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء، وإلى منزلة في: بمنزلة غير المتمكّن، .. فكلّها تراكيب دالّةٌ على المقابلة لغرض إظهار أوجه المشابهة والاستدلال بالحكم العامّ السّابق، وهو بناء الماضي على الفتح.

ونظيره في قوله: "وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحبً مُعانا. حدّثنا بذلك من العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنّه قال: رجعت مبرورا، واذهب مصاحبا[٧٤]. إنّه باستعمال الحرف كأنّ يطابق كليّا بين الذّكر والحذف، أي بين الأصل والعدول، بفرق ينماز فيه الثّاني عن الأوّل لغرض تواصليّ، منه الخفّة، ومن عموم الدّلالة بعد الحذف الأوّل بالإضمار.

ومنه أيضا في استعمال أن وأو: "وأمّا قولهم أمررتَ برجل أم امرأةٌ؟ إذا أردت معنى أيّهما مررتَ به. فإنّ أم تشترك بينهما كما أشركت بينهما أو". ومعناه أنّ أم فيها معنيان: الاستفهام والعطف، وتشبه أوْ في ذلك. وتوضع للاستفهام لوجهين: إذا أردت أيّهما، وأمّا الثّاني فالمنقطعة، وهي في هذه الحال تشبه بل في الانقطاع، وتخالفها في أنّ الاستفهام مستأنف بعد كلام متقدّم كما أنّ بل كلام محقّق بعد كلام متقدّم.[٧٥]

فاستعمال سيبويه كما يعلّق الأوّل بالثّاني، ويحتّم على المخاطب استخراج أوجه الاتّفاق وجوبا لا غير إن تطابقا، أو يزيد عليها مواضع الاختلاف إن تغايرا وضعا، أو دلالة، أو رتبة.

ومن المطابقة في الشّبه صيغةً قوله: "وقالوا: وَدِدْتهُ ودًّا مثل شربته شربا، وقالوا: ذَكَرْتُهُ ذكراً كحَفِظْتُهُ حِفْظا"[٧٦]وأمثال هذا كثير في مطابقة الصّيغ بعضها لبعض. فيكون الثّاني للأوّل عاضدا ورجِعا، ويكون الأوّل بالثّاني امتدادا صيغة، وتقدّما رتبة، ولا فرق في الدّلالة غير الذّي ذكرناه من تبعيّة.

الخاتمة:

حاولنا خلال هذه الورقة أن نوضّح المحدّدات النّصيّة في الخطاب النّحويّ لسيبويه، وتتبّعنا أقواله في كتابه، فاستخرجنا آليّات لفظيّة تقوّي نسيج كلامه، وتربطه ببعضه، كما توجّه دلالته نحو: التّفسير، أو التّعليل، أو التّمثيل، والتّقديم، بأدوات هي: العتبة النّحويّة، وحضور المخاطب، والتّرتيب، والرّتبة، والمماثلة، واستخدام أنّما، وأمّا.

ووصلنا عبر القراءة المتأنية للكتاب وشرحه أنّ العلاقات التّركيبيّة عند سيبويه يعتريها الكثير من التّحويل والعدول، ودلالات الوحدات خاصّة عنده، كما كشفت لنا الدّراسة الكثير من المفاهيم الغالطة بسبب التّعميم أو التّخصيص حيث لا يصلح هذا ولا ذاك في موضعه كمفهوم المبتدأ، ومجاري الكلم، والحرف، والمشابهة، ودلالة المشاركة في أم، وغيرها فيما مثّلنا، فكيف بما لم نفعل؟

وقد أكّدت لنا الدّراسة مجموعة من النّتائج:

- أنّ سيبويه يعي إجرائيّا مفهوم النّصيّة، وقد ظهر ذلك في كلامه ومجاري أفعاله.
- أنّ متعلّقات الكلام عنده يحدّدها المخاطب وأدوات الرّبط وهي كثيرة.
- أنّ التّماسك اللّغويّ عنده يولّد التّماسك النّصيّ.
- أنّ آليّات الرّبط كثيرة وهي قويّة جعلت الكلام كتلة واحدة يشدّ بعضه بعضا، ويجرّه أيضا.
- أنّ انتظام الوحدات وترتيب المعنى خاصيّة في خطاب سيبويه.
- أنّا نحتاج لقراءات متأنيّة في هذا السّفر لننطبع بما جاء فيه بناء ومفهوما.

مصادر والمراجع:

- إدريس مقبول: سيبويه معتزليا حفريات في ميتافيزيقا النّحو العربيّ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٥.
- الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩.
- دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، دار عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- ابن منظور: لسان العرب مادة (ح ب س).
- خليل بن ياسر البطاشي: الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر، ط١، ٢٠٠٩.
- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد رضا، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٨.
- عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا، ١٩٨١.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز تحق محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- الغشام للنشر والترجمة، عمان ط١، ص ٣٤. ونعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، عالم الكتاب الحديث، عمان، ٢٠٠٩.
- محمد الأخضر الصبيحي: مدخل إلى علم النّصّ ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠٠٨

- محمّد خطابي: لسانيات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثّقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٦.
- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت لبنان، دط.

المجلّات:

- إدريس مقبول: السّياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي، مجلة العلوم الكلام والاتصال، العدد١، رقم ١، ٢٠١٧.
- بشير إبرير: آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان ٢٠١٢.
- رضا هادي حسون العقيدي، وأحمد علي حياوي: أغراض الفنقلة عند سيبويه، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٤، آب ٢٠١٧.
- نجاح فاهم صابر العبيدي: آليات التّفسير النّحوي عند سيبويه في المعنى أنموذجا، مجلة أهل البيت، العدد٢١.

الهوامش:

[١] ابن منظور: لسان العرب مادة (ح ب س).

[٢] ينظر محمّد خطابي : لسانيات النّصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثّقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، ط٢، ٢٠٠٦، ص ٥.

[٣] ينظر إدريس مقبول :سيبويه معتزليا حفريات في ميتافيزيقا النّحو العربيّ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٥ ص.

[٤] ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز تحق محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٩.

[٥] نفسه ص ٨١.

[٦] ينظر دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان ، دار عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ص ٤٢١.

[٧] ينظر سالم بن محمد المنظري: الترابط النصي في الخطاب السياسي ، دراسة في المعاهدات الدينية ، بيت الغشام للنشر والترجمة، عمان ط١، ص ٣٤. ونعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب ، عالم الكتاب الحديث ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

[٨] ينظر محمد الأخضر الصبيحي : مدخل إلى علم النّصّ ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ط١، ٢٠٠٨، ص ٨٢.

[٩] ينظر خايل بن ياسر البطاشي: الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، دار جرير للنشر ، ط١، ٢٠٠٩، ص ٥٧. ٧٩.

[١٠] ينظر إدريس مقبول : السّساق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي، مجلة العلوم الكلام والاتصال ، العدد١، رقم ١، ٢٠١٧، ص ٢.

[١١] ينظر بشير إبرير: آليات تحليل الخطاب في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، جوان ٢٠١٢، ص ١٤.

[١٢] ينظر عبد السلام المسدي : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ، تونس ليبيا ،١٩٨١، ص ١٠٠.

[١٣] ينظر سيبويه : الكتاب...ج١، ص ١٧٤، والسرافي: شرح كتاب سيبويه، تحق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد رضا، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط١، ٢٠٠٨، ج٣، ص ١٣٠.والأعلم الشنتمري : النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، المملكة المغربية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩، ج١، ص ٥١٧.

[١٤] الأعلم الشنتمري " النكت ، ج١، ص ٥١٧.

[١٥] سيبويه : الكتاب ، ج١، ص ١٧٧.

[١٦] ينظر الأعلم : النكت ، ج١، ص ٥٢٢.

[١٧] سيبويه : الكتاب ، ج١، ص ١٨٢.

[١٨] سيبويه : الكتاب ، ج١، ص ١٨٣.

[١٩] الأغلم : النكت ، ج ١ ، ص ٥٢٧.

[٢٠] سيبويه : ج١، ص ١٨٣.

[٢١] الأغلم نكت ، ج١، ص ٥٢٨.
[٢٢] سيبويه : الكتاب ، ج١، ص ١٣.
[٢٣] نفسه ، ج١، ص ١٤.
[٢٤] نفسه .
[٢٥] سيبويه : الكتاب ج١، ص ١٩.
[٢٦] للاستادة ينظر رضا هادي حسون العقيدي، وأحمد علي حياوي: أغراض الفنقلة عند سيبويه ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد ٢٤، آب ٢٠١٧، ص ٥٨١،٥٨٠.
[٢٧] سيبويه : الكتاب ج٢، ص ٨ .
[٢٨] سيبويه : الكتاب ، ج٣، ص ١٦.
[٢٩] السيرافي: شرح الكتاب، ج٣، ص ٢٠٢. ٢٠٦.
[٣٠] سيبويه: الكتاب، ج١، ص ٨٣.
[٣١] الأعلم: النّكت، ج١،ص٣١٢،٣١١.
[٣٢] سيبويه: الكتاب، ج٢، ص٢٥.
[٣٣] نفسه، ج١، ص ٤٨.
[٣٤] سيبويه: الكتاب ج٣، ص ٢١، هامش ٤.
[٣٥] نفسه ج٣، ص ٢١،٢٢.
[٣٦] سيبويه: الكتاب ج٣، ص ٢٣.
[٣٧] رضا هادي وأحمد علي : أغراض الفنقلة عند سيبويه، ص ٥٨٤.
[٣٨] سيبويه : الكتاب، ج٢، ص ٤٩.
[٣٩] سيبويه: الكتاب، ج٢، ص ٥٢.
[٤٠] الأعلم: النّكت ج٢، ص ٦٤، ٦٣
[٤١] سيبويه: الكتاب ج٢، ص ٢٨٣.
[٤٢] نفسه ج١، ص٧٨.
[٤٣] السيرافي: شرح الكتاب ، ج١، ص ٣٦٣.
[٤٤] نفسه ج١، ص ٣٦٦.
[٤٥] سيبويه : الكتاب ، ج٣، ص ٦.
[٤٦] نفسه ، ج٣، ص ١١.
[٤٧] نفسه ج١، ص ١٢.
[٤٨] الأعلم : النكت ، ج٢، ص ٣٦.
[٤٩] السيرافي : شرح الكتاب ، ج٢، ص ٣٣٩.
[٥٠] سيبويه: الكتاب ، ٣، ص ١٣٠. والسيرافي ج٣، ص ٣٤٨.
[٥١] السيرافي : ج٣، ج٣٤٩.
[٥٢] سيبويه : الكتاب ، ج٣، ص ٦.
[٥٣] سيبويه : ج٣، ص ٨.
[٥٤] نفسه ج٢، ص ٢٤.
[٥٥] نفسه ج٢، ص ٣٧.
[٥٦] ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت لبنان، دط، .ج١، ص ٧٠.
[٥٧] نفسه ، ص ٧١.
[٥٨] سيبويه : الكتاب ،ج٣، ص ٥.
[٥٩] سيبويه: الكتاب ، ج٣، ص ١٠.

٦٠ سيبويه : الكتاب ، ج١، ص ١٣.
٦١ نفسه.
٦٢ السيرافي : ج١، ص ٢١، والأغلم : النّكت ، ج١، ص ١٦٨.
٦٣ سيبويه:ج١، ص ١٣.
٦٤ السيرافي : ج١، ص ٢٢.
٦٥ السيرافي : ج١، ص ٢٠.
٦٦ الأعلم : النكت ، ج١، ص ١٦٧.
٦٧ السيرافي : ج١ ، ص ٢٢.
٦٨ سيبويه : ج١ ص١٣.
٦٩ السيرافي : ج١ ، ص ٢٣.
٧٠ سيبويه : الكتاب ج١ ص ١٤.
٧١ سيبويه : ج١ ، ص ١٢.
٧٢ سيبويه ، ج١، ص ١٦.
٧٣ نفسه ج١، ص ١٦.
٧٤ نفسه : ج١، ص ٢٧١.
٧٥ الأعلم : ج٢، ص ٤١٩.
٧٦ نفسه ج٤، ص٧.